الصباح الاقتصادية
14
العدد 3673 - السنة الثالثة عشرة
الإثنين 25 رمضان 1441 - الموافق 18 مايو 2020
Monday 18 May 2020 - No.3673 - 13 th Year

محققةً زيادة بنسبة تفوق 307 في المئة مقارنة بـ 2018

شركة بورصة الكويت تحقق 9.6 ملايين دينار أرباحاً صافية خلال 2019

- مجلس إدارة الشركة يقترح توزيع أرباح نقدية بقيمة 25 فلساً للسهم
- الحميضي: أحرزنا تقدماً كبيراً في مسيرتنا لنصبح سوق مال مصنفاً من أبرز مؤشرات التصنيف العالمية

أعلنت شركة بورصة الكويت عن نتائجها المالية للسنة المنتهية في 31 ديسمبر من عام 2019، إذ حققت الشركة أداءً استثنائياً بأرباح صافية بلغت حوالي 9.6 مليون دينار كويتي، محققة بذلك زيادة بنسبة تفوق 307٪ مقارنة بأرباح عام 2018 التي بلغت 2.35 مليون دينار كويتي.

هذا وقد بلغ إجمالي أصول الشركة حوالي 36.19 مليون دينار كويتي، أي بزيادة بلغت نسبتها 41٪ مقارنة بعام 2018 حيث بلغ إجمالي الأصول حينها 25.6 مليون دينار كويتي، بينما ارتفعت حقوق المساهمين من 22.5 مليون دينار كويتي في عام 2018 إلى 32.1 مليون دينار كويتي للسنة المنتهية في 31 ديسمبر من عام 2019.

كما زادت إيرادات التشغيل الأساسية والأخرى بنسبة الـ 58.4% لتبلغ قيمتها حوالي 15 مليون دينار كويتي، وبلغت قيمة الربح التشغيلي 8 مليون دينار كويتي، أي ما يشكل زيادة ملحوظة مقارنة بالربح المسجّل في عام 2018 والذي بلغ 1.6 مليون دينار كويتي.

وفي هذ السياق، اقترح مجلس إدارة بورصة الكويت توزيع أرباح نقدية بقيمة 25 فلس للسهم، وتخضع التوزيعات المقترحة لموافقة المساهمين في اجتماع الجمعية العمومية. كما بلغت ربحية السهم 48.5 فلس، مقارنة بـ 14.5 فلس في عام 2018.

تعليقاً على ذلك، قال حمد مشاري الحميضي، رئيس مجلس إدارة الشركة: "حققت بورصة الكويت أرباحاً صافية بقيمة بلغت حوالي 9.6 مليون دينار كويتي محققة ارتفاعاً ملموساً بلغت نسبته حوالي 307% مقارنة بصافي أرباح عام 2018 وهي الأعلى منذ تأسيسها. وقد جاء ذلك نتيجة للتطوير والتحسين المستمرين في السوق، إذ أحرزنا تقدماً كبيراً في مسيرتنا لنكون بورصة أوراق مالية رائدة وبارزة في الشرق الأوسط، وسوق مال مصنف من قبل أبرز مؤشرات التصنيف العالمية."

وأدّت الإصلاحات التنظيمية والتشغيلية التي طبقتها الشركة إلى ارتقاء السوق الكويتي، كما ساهمت في عمليات التداول خلال العام، حيث أغلق مؤشر السوق "العام" بارتفاع بلغ 23.68%، بينما سجل مؤشر السوق "الأول" مكاسب بنسبة 32.44% مما جعله يتصدر أسواق دول مجلس التعاون الخليجي ويحتل مرتبة متقدمة في قائمة أفضل الأسواق أداءً على مستوى العالم في عام 2019. وقد كانت لعملية المراجعة الموسمية لمؤشر "فوتسي راسل" (FTSE Russell) للكويت وزيادة وزنها في المؤشر الأثر في استقطاب المزيد من التدفقات النقدية الأجنبية للسوق.

هذا وقد ساهمت عملية إدراج الشركات الكويتية في مؤشر "ستاندرد آند بورز داو جونز" (SP Dow Jones) للأسواق الناشئة في شهر سبتمبر من عام 2019 في دخول المزيد من الاستثمارات الأجنبية. كما شكل الإعلان عن ترقية الكويت ضمن مؤشر (MSCI) في ديسمبر 2019 دعماً لسوق المال الكويتي.

كما شهد السوق ارتفاعاً في قيمة الأسهم المتداولة جراء التطورات المستمرة التي تمّ طرحها على مدار العام، إذ بلغت قيمة الأسهم المتداولة 7.937 مليار دينار كويتي خلال العام 2019 مقابل 4.138 مليار دينار كويتي تم تداولها خلال العام 2018. وارتفع عدد الأسهم المتداولة في السوق خلال العام 2019 بنسبة حوالي 80% ليبلغ 0439. مليار سهم، مقارنة بـ 21.71 مليار سهم تم تداولهم خلال العام 2018.

هذا وقد تكللت جهود بورصة الكويت والأطراف المعنية عندما أصبحت أول بورصة يمتلكها القطاع الخاص في منطقة الشرق الأوسط، حيث تمّت العملية على مرحلتين، الأولى تخصيص نسبة 44% من رأس مال الشركة بترسية المزايدة على تحالف استراتيجي مكون من شركة "الاستثمارات الوطنية وشركة الأولى للاستثمار" و"أرزان للتمويل والاستثمار"، بالإضافة إلى بورصة أثينا وتخصيص الحصة البالغة 6% للخصصة للجهات العامة إلى المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية في شهر فبراير من عام 2019، والثانية طرح 50% من أسهم الشركة للاكتتاب العام على المواطنين الكويتيين حتى الأول من شهر ديسمبر من عام 2019، إذ تم تغطية الاكتتاب بنسبة تفوق 850%.

أضاف الحميضي: "استمرت بورصة الكويت العمل ضمن استراتيجيتها الرامية إلى تنمية أسواق مالية تتمتع بالسيولة والمصداقية، وقادرة على فتح المجال أمام الجهات المصدّرة للأوراق المالية للتواصل مع أصحاب رؤوس الأموال والمستثمرين الاقليميين والعالميين بشكل يتيح فرص حقيقية متنوعة لتحقيق أفضل العوائد على الاستثمار. وسنعمل من أجل توحيد نهجنا، والمضي قدماً نحو خلق سوق مالي متطور ورائد على المستوى المحلي والإقليمي والعالمي، وذلك من خلال تطبيق مجموعة من التطويرات والمشاريع الهيكلية والتقنية".

وساهمت استراتيجية بورصة الكويت ومبادراتها في تحقيق الريادة والارتقاء إلى مستويات جديدة من التطور والنمو، واحتلت البورصة مكانة مرموقة على خريطة البورصات العالمية الجاذبة للاستثمارات، بما لا يقتصر فقط على دفع عجلة الاقتصاد الكويتي، بل يساهم في تعزيز مكانة الدولة وتحولها إلى مركز إقليمي وعالمي للتجارة بما يتوافق مع رؤية "كويت جديدة 2035".

حمد الحميضي

مؤشرات البورصة تستعيد عافيتها وتتلون بـ «الأخضر»

جلسة مرتقبة للبورصة

استهلت بورصة الكويت تعاملات الأسبوع أمس الأحد على ارتفاع مؤشر السوق العام 87,8 نقطة ليبلغ مستوى 4787 نقطة بنسبة صعود بلغت 1,87 في المئة.

وتم تداول كمية أسهم بلغت 89,8 مليون سهم تمت عبر 5010 صفقات نقدية بقيمة بلغت 17,6 مليون دينار كويتي (نحو 59,84 مليون دولار أمريكي).

وارتفع مؤشر السوق الرئيسي 18,4 نقطة ليبلغ مستوى 4079,3 نقطة بنسبة صعود بلغت 0,45 في المئة من خلال كمية أسهم بلغت 31,05 مليون سهم تمت عبر 1425 صفقة نقدية بقيمة 1,4 مليون دينار (نحو 4,7 مليون دولار).

كما ارتفع مؤشر السوق الأول 122,5 نقطة ليبلغ مستوى 5147,04 نقطة بنسبة صعود بلغت 2,44 في المئة من خلال كمية أسهم بلغت 58,7 مليون سهم تمت عبر 3585 صفقة بقيمة 16,2 مليون دينار (نحو 55,08 مليون دولار).

في غضون ذلك ارتفع مؤشر (رئيسي 50) 26,6 نقطة ليبلغ مستوى 3960,5 نقطة بنسبة صعود بلغت 0,68 في المئة من خلال كمية أسهم بلغت 18,5 مليون سهم تمت عبر 1022 صفقة نقدية بقيمة 1,1 مليون دينار (نحو 3,7 مليون دولار).

وكانت الشركات الأكثر ارتفاعا هي (مراكز) و(تسهيلات) و(وطنية د ق) و(السور) أما شركات (أعلى مشحد) و(بيتك) و(دانة) و(الدولي) فكانت الأكثر تداولا في حين كانت شركات (ايفا فنادق) و(ايفا) و(دانة) و(سكب ك) الأكثر انخفاضا.

«بن سري»: الحظر الكلي يدفع نصف الشركات للخروج من الدورة الاقتصادية

- أكثر من نصف الشركات غير قادرة على الاستمرار في تغطية التكاليف الثابتة لأكثر من شهرين إضافيين
- صعوبة في الحصول على تمويل بسبب عدم القدرة على الوصول للمصارف
- قاعدة بيانات الاستطلاع ضمت 498 شركة كويتية ناجحة حققت أرباحاً في 2019

كشف استطلاع أجرته شركة Bensirri Public Relations حول مدى «تأثر الشركات الكويتية بكوفيد19-» أن 56% من الشركات المحلية غير قادرة على الاستمرار في تغطية التكاليف الثابتة لشهرين إضافيين جرّاء تعطيل الأعمال وفرض الحظر الجزئي في كافة أرجاء البلاد منذ 22 مارس 2020 إلا أنه وبعد مرور شهرين على الأزمة لا تزال الأسواق مغلقة والتكاليف الثابتة دون معالجة، الأمر الذي من المؤكد سيزداد سوءاً في شهر مايو الحالي بعد تطبيق الحظر الكلي في 11 مايو 2020.

وبيّن الاستطلاع الذي شمل على ردود 498 من أصحاب الأعمال والرؤساء التنفيذيين لشركات كويتية بأن تغطية التكاليف الثابتة تعد أهم تحدي يواجه الشركات التي يمتلكونها حيث قام 56% من الشركات بطلب المرونة في تسديد الإيجار بينما قام 21% بفرض إجازة بدون راتب للموظفين مما يخالف قانون العمل وهي إجراءات أجبرت الشركات على اتخاذها في غياب القرارات الاقتصادية المحفزة.

وبدورها قالت مريم أنور العيسى، مسؤول اتصال في شركة Bensirri Public Relations وأحد أعضاء فريق إعداد الإستطلاع وتحليل نتائجه: «منذ بدء الأزمة وحتى اليوم، قام 45% من أصحاب الأعمال بتعليق نشاطاتهم إلا أن الأزمة في بدايتها وعدم القدرة على تغطية التكاليف الثابتة له أثر مضاعف على الاقتصاد حيث أنه مدخل لتسريح العمالة وإغلاق النشاط وإعلان الإفلاس دون غطاء قانوني مما سيخلق جدل قانوني وتصبح الأزمة على القطاع الخاص أزمتين الأولى كوفيد19- والثانية قضائية في المحاكم.»

وبالإشارة إلى التحفيزات المناسبة لدعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة تصدر معالجة التكاليف الثابتة القائمة حيث حدد 60% من أصحاب الأعمال والتنفيذيين المشاركين في الاستطلاع أن أولوية الدعوم يجب أن تكون الإعفاء من الإيجار بموجب قانون أو مرسوم، تلتها في المرتبة الثانية طلب 53% منهم منحة مالية مباشرة لتغطية التكاليف التشغيلية لمدة 6 أشهر.

وعن إعلان البنك المركزي السماح للبنوك تقديم قروض ميسرة للشركات المتضررة، أوضح الاستطلاع أن 81% من أصحاب الأعمال لا يرون بأن السياسات الحكومية تنفعهم لا سيما بعد إعلان الحظر الكلي الأمر الذي صعّب عليهم الوصول للمصارف والحصول على التمويل.

يذكر بأن الاستطلاع تم إعداده من قبل فريق بحث مكون من محمد فايز المطوع ومريم أنور العيسى ونوف طارق المزيدي وتوزيعه عبر الإنترنت في الفترة من 24 وحتى 28 أبريل 2020 في ظل الحظر الجزئي وقبل إعلان تطبيق الحظر الكلي في 11 مايو 2020، حيث تم دراسة وتحليل قاعدة بيانات تضم 498 شركة كويتية جميعها حققت أرباحاً في 2019 حيث استبعاد الشركات التي حققت خسائر حفاظاً على مصداقية التحليل من التأويل، وأن جميع الشركات محل الدراسة هي شركات كويتية ناجحة، مستقرة وتعمل بكوادر وطنية (89% من المشاركين يمثلون شركات يعمل بها كويتيون).

بالتعاون مع البنوك الكويتية و «كي نت»

«المركزي» يطلق مبادرة «عيديتي» الإلكترونية

في ظل تطبيق الحظر الكلي على مستوى البلاد للحد من انتشار فايروس كورونا المستجد، وتعزيزا لإجراءات التباعد الاجتماعي، وفي إطار الحرص على استمرارية الخدمات الأساسية التي يوفرها بنك الكويت المركزي بالتعاون مع وحدات القطاع المصرفي، ولتوفير وسيلة مناسبة لتقديم العيادي مع الحفاظ على سلامة أفراد المجتمع في هذه الظروف، أطلق بنك الكويت المركزي مبادرة «عيديتي» الإلكترونية بالتعاون مع البنوك الكويتية وشركة الخدمات المصرفية الآلية المشتركة (كي نت) لتقديم خدمة إلكترونية تتيح للجمهور إرسال واستخدام العيدية إلكترونيا.

جاء ذلك في بيان صحفي لبنك الكويت المركزي أشار فيه إلى أن البنك دأب خلال السنوات الماضية على توفير الأوراق النقدية من فئات العملة الوطنية المختلفة في المجمعات التجارية لتسهيل حصول الجمهور على الأوراق النقدية لتوزيع العيدية احتفالا بهذه المناسبة، ونظرا للظروف الحالية التي فرضت ممارسة التباعد الاجتماعي أصبح من الضروري الاستفادة من الحلول التقنية لتجنب مخاطر انتقال العدوى، حيث سيتمكن مستخدم الموقع الإلكتروني المخصص للعيدية الإلكترونية من إرسال مبلغ العيدية إلى رقم هاتف المستلم، ومن ثم يمكن للمستلم الاستعلام عن رصيد العيادي المتراكم لديه على رقم هاتفه واستخدام العيدية للتسوق عبر الإنترنت من خلال بوابة الدفع الإلكتروني لشركة كي نت أو تحويل مبلغ العيدية إلى حسابه المصرفي.

ومن الجدير بالذكر أن بنك الكويت المركزي والبنوك المحلية ستقوم بنشر إرشادات وافية حول طريقة استخدام الخدمة عبر حساباتها على منصات التواصل الإجتماعي لتسهيل الوصول إلى هذه الخدمة والاستفادة منها خلال فترة عيد الفطر المبارك. وكل عام والجميع بخير وعافية.

خدمة «عيديتي»

«معادن» توافق على عقد تسهيلات من «أجيليتي للاستثمار» بـ 10 ملايين دينار

وافق مجلس إدارة شركة المعادن والصناعات التحويلية على التوصية للجمعية العمومية السنوية بالموافقة على عقد تسهيلات ائتمانية من شركة أجيليتي إنترناشيونال للاستثمار.

وقالت "معادن" في بيان للبورصة الكويتية أمس الأحد، إن العقد القابل للتحويل إلى أسهم (القرض) بين الشركة وشركة أجيليتي للاستثمار (المقرض)، وذلك من أجل تمويل أعمال "معادن" الحالية والمشاريع المستقبلية.

وأوضحت أن قيمة أصل القرض كحد أقصى مبلغ قدره 10 ملايين دينار، وتبلغ الفائدة المحتسبة على القرض الفائدة المعلنة من بنك الكويت المركزي مُضافاً إليها 4 بالمائة سنوياً.

ويستحق القرض بعد مُضي 60 شهراً (5 سنوات) من تاريخ العقد مع منح القرض حق تحويل قيمة أصل القرض إلى أسهم عادية في رأسمال "معادن" بعد موافقة الجهات الرقابية. ونوهت "معادن" بأن التسهيلات المشار إليها لا يوجد لها أثر مالي حاليا على المركز المالي للشركة.

وشهدت "معادن" خسائر بقيمة 2.12 مليون دينار في العام الماضي، مقارنة بخسائر بلغت 1.27 مليون دينار في عام 2018، بارتفاع في الخسائر بنسبة 66.9 بالمائة.

«إيه إم بست» تثبت التصنيف الائتماني لـ «الإعادة» عند «A-»

أعلنت شركة إعادة التأمين الكويتية عن قيام أيه إم بست لخدمات التصنيف، بتثبيت التصنيف الائتماني للشركة عند درجة (A-) مع نظرة مستقبلية مستقرة.

وقالت "الإعادة" في بيان للبورصة الكويتية أمس الأحد، إن التصنيف يدل على قوة الملاءة المالية للشركة، وتنوع انشطتها، وقدرتها على تلبية الالتزامات المالية تجاه عقود التأمين التي تساهم بتغطيتها وأية إصدارات أخرى.

ويدل التصنيف أيضا على فعالية إدارة المخاطر وحُسن اختيار الأخطار مما يساهم في تحسين الربحية طويلة الأجل. كما يدل استقرار النظرة المستقبلية للتصنيف على غياب أي مؤثرات سلبية قد تضعف مستوى تصنيف "الإعادة" في المستقبل، حيث إن للشركة سجلاً تاريخياً مستقراً من حيث مستوى الأداء التشغيلي. كانت أرباح الشركة ارتفعت في العام الماضي 40.4 بالمائة إلى 4.73 مليون دينار، مقابل 3.37 مليون دينار أرباح عام 2018. وأقر مساهمو "الإعادة" في مطلع أبريل الماضي، توصية مجلس الإدارة بتوزيع 5 بالمائة أرباحاً نقدية على المساهمين بواقع 5 فلوس للسهم وذلك عن عام 2019.